دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق زراعة مستدامة بيئيا مع الاستفادة من السياسة الزراعية المشتركة PAC

The role of macroeconomic policies in achieving environmentally sustainable agriculture while taking advantage of the common agricultural policy (PAC)

ثورية الماحي *

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر) t.elmahi@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال27 /2021/02 تاريخ القبول: 2021/05/22 تاريخ النشر: 2021/06/07

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور السياسات الاقتصادية الكلية في توجيه التنمية نحو الاستدامة، بإدراج البعد البيئي في الاجراءات المسطرة للسياسات الزراعية من طرف الحكومات و قد اتخذنا السياسة الزراعية المشتركة نموذجا حيث بينت الدراسة أن سياسات الاتحاد الأوربي الزراعية المتمثلة في الباك قد استطاعت تحقيق اشكالية التنمية المستدامة في الزراعة، و هي انتاجية مرتفعة للعوامل دون الاستخدام المفرط للموارد الغير متجددة و لا للأسمدة والمبيدات الملوثة للبيئة و المسببة للغازات الدفيئة و الاحتباس الحراري.

الكلمات المفتاحية : ، السياسات الاقتصادية ، السياسة الزراعية المشتركة، الاستدامة البيئية.

تصنيف JEL : Q56 , Q01, Q18

Abstract :

This study aims to show the role of macroeconomic policies in directing development towards sustainability by including the environmental dimension in the procedures established for agricultural policies by governments, and we have taken the common agricultural policy as a model where the study showed that the European Union's agricultural policies represented in the back has been able to achieve the problem of development sustainable agriculture, with high factor productivity without excessive use of non-renewable resources, than fertilizers and pesticides that pollute the environment and greenhouse gases that cause global warming.

Keys words: *agricultural policy, sustainable development, common agricultural policy, environmental sustainability*

JEL classification: Q18, Q01, Q56

مقدمة:

تمثل الزراعة نشاطا مهما وحيويا للاقتصاد والتنمية، فهي المصدر الوحيد للغذاء.وقد سارعت الدول الكبرى إلى تطوير زراعتها مستغلة في ذلك تطور الصناعة والابتكار التكنولوجي في تحديث تقنيات الانتاج بغرض تعظيم إنتاجيته كما حاولت وضع استراتجيات واتخاذ إجراءات وتدابير ضمن السياسات الاقتصادية الكلية من أجل الثورة الخضراء في القطاع الزراعي ولتحقيق الأمن الغذائي وتعظيم فوائضه للتصدير متبعة في ذلك سياسات مرتبطة بالزراعة تسمى بالسياسات الزراعية وتسمى كذلك بالسياسات الزراعية الغذائية عندما تدمج كل السلسلة من الإنتاج الزراعي إلى التسويق و الصناعة الغذائية في تسيير القطاع وتسمى بالسياسات الزراعية الريفية عندما تستهدف تنمية ريفية و زراعية شاملة.

أصبحت الزراعة مصدرا للتلوث كنتيجة للثورة الخضراء و التسارع في سياسات التكثيف الزراعي التي تعتمد على ضخ الكثير من المدخلات والمبيدات و الأسمدة من أجل الرفع من مستوى انتاجية الهكتار الواحد من الأراضي، كما تهدد البيئة من خلال مساهمتها في انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، وتعتبر قطاعا مستنزفا للموارد الطبيعية من أراضي و مياه. من هذا المنطلق جاء اهتمامنا في هذه الدراسة

* المؤلف المرسل

بمدى أهمية الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الكلية لدعم السياسة الزراعية في تغيير أهداف و مبادئ التنمية الزراعية لتتماشى و أهداف التنمية المستدامة. فسنحاول من خلال بحثنا هذا الاجابة على التساؤل التالي: "**ماهو دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق تنمية زراعية مستدامة بيئيا من خلال السياسة الزراعية ؟ السياسة الزراعية المشتركة PAC نموذجا**.

للإجابة على هذه الاشكالية نطرح ثم نتحقق من الفرضية التالية كإجابة قد تقبل الصحة أو الخطأ

الفرضية: تتعارض أهداف السياسات الاقتصادية مع أهداف السياسة الزراعية المستدامة بيئيا ، فلا يستطيع الاتحاد الأوربي من تحقيق زراعة مستدامة حيث لا يمكن تعظيم العوائد من الزراعة و حماية الموارد البيئية في آن واحد.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية السياسات الاقتصادية الكلية في دعم أهداف السياسة الزراعية لتحقيق الاستدامة البيئية، و تغيير مفهوم التنمية من تنمية هادفة لتحقيق الثروة دون الاكتراث لاستدامة الموارد الطبيعية الى تنمية مستدامة تهدف لتنمية زراعية حالية دون المساس بحق الأجيال المستقبلية في هذه الموارد، أي سياسة زراعية مستدامة تحقق العدالة الاجتماعية و الجدوى الاقتصادية والسلامة البيئية.

منهجية البحث: استخدمنا في دراستنا المنهج الاستنباطي المتعارف عليه في هذا النوع من الدراسات بأداتيه الوصف عند استعراض مفاهيم عن متغييرات الدراسة و التحليل عند استخلاص الدروس المستفادة من تجربة الدول الأوربية في السياسة الزراعية المستدامة و دور السياسات الاقتصادية في تحقيق البعد البيئي للتنمية الزراعية.

1. الاطار المفاهيمي العام للدراسة:

1.1. التنمية المستدامة و اشكالية البيئة

تعرف برونتلاند 1987 التنمية المستدامة "بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما (Joumard, 2019)

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة في ريو سنة 1992، من خلال الإنسان الذي هو حجر الزاوية في الاستدامة مع وجوب حصول الناس على حياة صحية منتجة بطريقة متناغمة مع البيئة وتحقيق العدالة عند الوفاء بالاحتياجات التنموية و البيئة للحاضر و المستقبل (البريدي، 2015، صفحة 51).

تحيزت منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO في تعريفها للتنمية المستدامة لحماية الموارد الطبيعية المرتبطة بالزراعة والغذاء وعرفتها "بأنها "إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التقنية و المؤسسية بما يضمن التحقيق و الإشباع الدائم للاحتياجات الإنسانية الحاضرة و المستقبلية، على أن تحمي مثل هذه التنمية (في قطاع الزراعة و الغابات و الموارد السمكية) الأرض و الماء و المصادر الجينية الحيوانية و النباتية مع كونها لا تضر بيئيا و ملائمة تقنيا و مجدية اقتصاديا و مقبولة اجتماعيا" (البريدي، 2015) أما تعريف العلماء للتنمية المستدامة فقد أخذنا بتعريف "روبرت سولو" 1989 الذي يرى بأنها تتحقق عند عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة و تركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي" (البريدي، 2015) .

يمكننا أن نستخلص تعريفا للتنمية المستدامة أنها عملية التنمية المتزايدة التي ترضي تطلعات وحاجيات الأجيال الحالية مع احترام حق الأجيال اللاحقة في تحقيق تطلعاتهم وحاجياتهم أي هي التنمية التي تضمن استدامة الفعالية الاقتصادية والاجتماعية مع استدامة الموارد البيئية دون المساس بطاقاتها الإنتاجية للأجيال المستقبلية.

-مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة.

يمكننا استخلاص مبادئ و أهداف التنمية المستدامة من خلال مفهوم التنمية المستدامة الذي توصلت إليه الدول ونعني بالذكر تعريف Brundtland، وكذلك من التزامات مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 كون هذان المصدران هما انطلاقة حقيقية لالتزام دولي جاد بالتنمية المستدامة. بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة فقد حددتها بدقة هيئة الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP .

-البعد البيئي في مبادئ التنمية المستدامة: حسبما حددها قانون التنمية المستدامة الذي تبنته الدول وفق تصريح ريو للبيئة والتنمية تتمثل في 16 مبدأ تعتبر بمثابة دليل للحكومات و المنظمات : لكن تم تحديدها الى سبع مبادئ هي: (Stephan & Atangana Mani, 2014)

- مبدأ الأخلاق أو المبدأ الأخلاقي.
- مبدأ الحيطة و الحذر.
- مبدأ الوقاية، مرتبطة الوقاية بالتكلفة الاقتصادية التي ينبغي أن تتحملها الجهات المعنية للحفاظ على البيئة و الموارد لصالح التنمية.
- مبدأ المسؤولية الاجتماعية و التي تنطلق من مبدأ من يلوث عليه أن يدفع ثمن تلويثه.
- مبدأ الملوث-يدفع حسب بيقو .Pigou
- مبدأ العمل على التحسين المستمر.
- مبدأ العدالة، و نقصد هنا العدالة بن الأجيال في استغلال الموارد الطبيعية المحدودة.

-أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا ترتكز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة متداخلة، مترابطة و متكاملة في إطار تفاعلي.

أ-البعد الاقتصادي: ويعني استمرار وتعظيم الرفاه الاقتصادي خلال فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والمسكن والنقل والصحة والتعليم (مرزوك، 2016، صفحة 52). ويشترط هذا البعد منظومة متكاملة تتمثل في مايلي:

- النمو الاقتصادي المستديم: هي إمكانية تحقيق ارتفاع مستدام في الدخل القومي.
- كفاءة رأس المال: لتحقيق التنمية المستدامة لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات و هذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي الذي يضر بالبيئة إلى الاعتماد على رأس المال البشري و رأس المال الاجتماعي، بالتالي فان التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل على صيانة و زيادة مخزون رأس المال(الطبيعي، المادي، البشري....) .

ب-البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان، و هو يشكل جوهر التنمية و غايتها و هدفها النهائي، (مرزوك، 2016، صفحة 52) و من خلال الاهتمام بالمساواة في توزيع الدخل و الثروات والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية ، فضلا عن ضمان الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية و الاهتمام بالمحافظة على المكتسبات الثقافية و التراث و بالعلاقات التعاونية و التشاركية في المجتمع.

ج-البعد البيئي: يركز هذا البعد في التنمية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يتوجب عدم تجاوز القدرة الاستخدامية والاستهلاكية للأنظمة البيئية وتجنب التلويث وإساءة الاستخدام للموارد البيئية والطبيعية لكي لا نتسبب في تدهورها و لكي لا نحرم الأجيال المستقبلية من حقهم فيها. حيث يجب المحافظة على النظم الايكولوجية بعدم الإخلال بالتوازن البيئي، و الاستخدام العقلاني للموارد.التنوع البيولوجي أو الحيوي النباتي والحيواني وعدم إلحاق الأذى والضرر بها وبمساكنها في بيئتها. استخدام الطاقات المتجددة والاقتصاد في استهلاكها بدل استنزاف الطاقات الناضبة. القدرة على التكيف مع السعي لتعظيم الإنتاجية البيولوجية.

الشكل1: تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

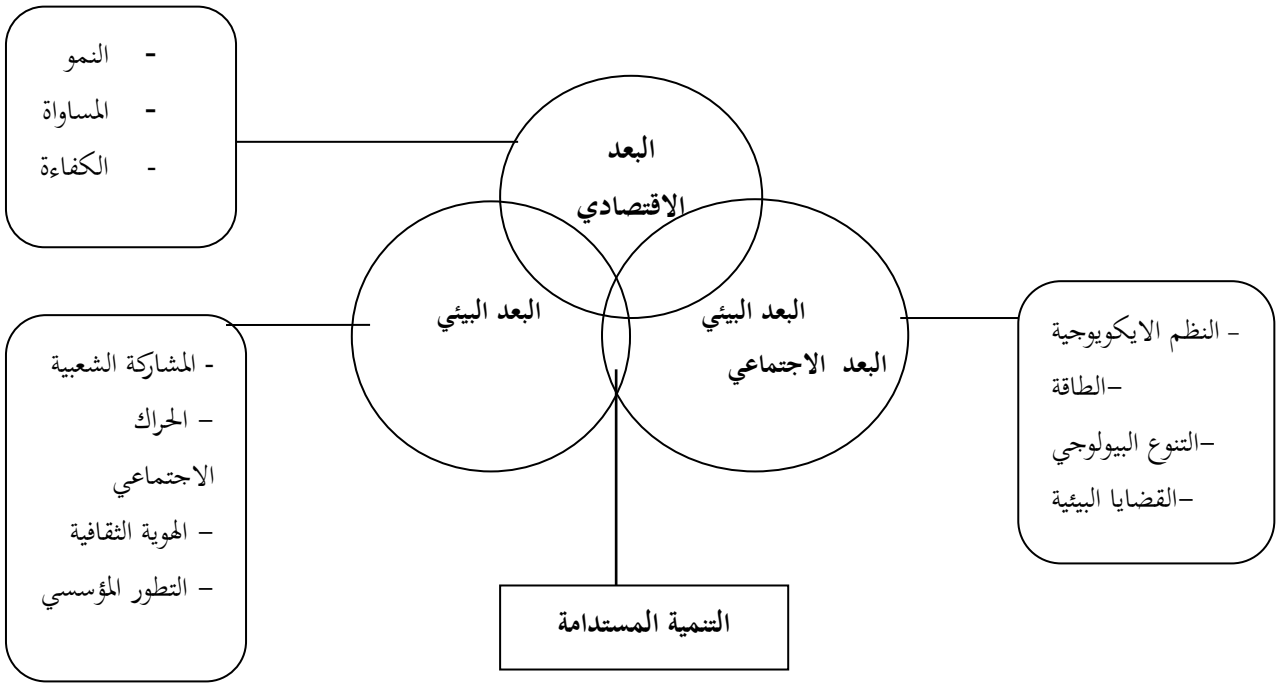

المصدر: (غنيم، 2007).

2.1. الاستدامة الزراعية و السياسة الزراعية:

1.2.1. مفهوم الزراعة المستدامة و التنمية الزراعية المستدامة:

زراعة مستدامة هي زراعة تهدف إلى تنمية زراعية مستدامة و تمثل مجموعة الممارسات الزراعية التي تسمح بتحقيق نظام إنتاج مستدام يقوم على هدف تحسين نوعية حياة المجتمعات والحفاظ على الأنظمة البيئية. الزراعة المستدامة لا تمثل حالة ساكنة ولكنها عملية ديناميكية ناتجة عن ممارسات و تسيير حيث يجب احترامهم.(Juliette Lairez, 2015)

عرفها Hansen ،(Hansen, 1996, pp. 117-143) الزراعة المستدامة من خلال الخصائص التالية:

- هي القابلة للاستمرار والاستجابة لحاجيات المجتمع.
- لديها أهداف تصبو إليها، أي زراعة تهدف إلى تحسين نوعية المحيط وتحافظ على مواردها، كما تسعى إلى تحسين نوعية حياة المزارعين والمجتمع.
- لديها قائمة متطلبات (وسائل، تقنيات وممارسات محددة للوصول إلى نظام زراعي مستدام كالحد من استخدام المبيدات الزراعية أو تقليب الأرض إلى العمق.....).

و قد عرفت المنظمة العالمية للزراعة و الغذاء، الزراعة المستدامة على أنها زراعة تهدف إلى التنمية المستدامة في الزراعة، الصيد و قطاعات أخرى كالغابات التي تحمي الأراضي، المياه والنباتات، و الموارد الوراثية الحيوانية دون الإضرار بها، حيث تكون تقنيا، اقتصاديا واجتماعيا مقبولة و فعالة.(Bill Vorley, 2001) و بما أن الزراعة تعتمد على أنظمة إنتاج معينة، فيستوجب من أجل استدامة الزراعة أن نحقق أنظمة إنتاج مستدامة هي الأخرى. حيث نجد أن نظام الإنتاج مرتبط بالإقليم والذي يشترط تنسيقا بين العوامل التالية:

- العوامل الفيزيو-كيميائية (كالتربة، المناخ والأشعة...) والتي تتفاعل بينها و تتغير وعلى الفلاح أن يتعامل معها ويهذبها لصالحه.
- عوامل بيولوجية (حيوانية، نباتية) و التي تتداخل في الأنظمة الزراعية مع الأعشاب الضارة.
- العوامل التكنولوجية و المستوى الاجتماعي، الثقافي، التنظيم الجماعي والأسواق..

2.2.1. السياسة الزراعية:

تعددت تعاريف ومفاهيم السياسة واتفقت جميعها على أنها الإجراءات والعمليات المعتمدة من طرف جهات التطوير والتنفيذ والتشريع والتي تهدف إلى تحقيق أهداف عامة لا خاصة و تلزم القوة لتطبيقها أو عند الانحراف عليها للمحافظة على أهدافها. حسب T.Pouch (Pouch, 2002, pp. 167-194) "السياسة الزراعية هي مجموعة من الإجراءات التنظيمية، والأجهزة الهيكلية، والوسائل المالية والبشرية المتداخلة والمترابطة الموضوعة حيز التطبيق من طرف السلطات العامة للإسهام في تطوير القطاع الزراعي".

يمكننا تعريف السياسة الزراعية على أنها مجموعة متكاملة من الإجراءات والتدابير التنظيمية والوسائل المادية والمالية والبشرية والمؤسسية والجماعية متداخلة تضعها السلطة العامة بأجهزتها بهدف تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية والريفية وتحرص على تحقيق أهداف هذه السياسات وسيرها الحسن.

تصنيف السياسات الزراعية : يختلف محتوى السياسات الزراعية من دولة لأخرى مما يؤدي إلى اختلافات في أداء القطاع الزراعي بين الدول. لكن بالرغم من ذلك فانه قد تم اعتماد عدة تصنيفات تطبيقية للسياسات الزراعية، فيمكن تصنيف السياسات الزراعية حسب أهدافها في حل المسألة الزراعية إلى ثلاث مجموعات هي:

- سياسة التوجيه الزراعي: تسود بين الدول الرأسمالية، لكنها تجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، عرف هذا التوجه في السياسة الزراعية في دول أوربا الغربية التي أعطت ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة والذي ساهم في تحقيق ثروة في الصناعة.
- سياسة الإصلاح الزراعي (فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، 2011، صفحة 110): طبقت في معظم البلدان النامية، تهدف جوهريا إلى تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي.
- السياسة الثورية الزراعية (فوزية، 2008، صفحة 74): طبقت هذه السياسة من طرف البلدان التي تبنت التوجه الاشتراكي، وهي سياسة تقوم على التغيير الجذري اقتصاديا واجتماعيا، تعتمد على مصادرة الأراضي من ملاكها ومنحها للمزارعين الذين يقومون على زراعتها واستغلالها لصالحهم وصالح المجتمع. وهي سياسة أثبتت فشلها في معظم دول العالم.

حسب معيار العوامل الداعمة للنشاط الزراعي يمكننا أن نأخذ بتصنيف Roger. D. Norton الذي يعتبر تصنيفا علميا و عمليا، لأنه يعتمد على احتياجات الفلاح الأساسية في نشاطه الزراعي عند وضعه لهذا التصنيف، بدءا من العوامل المحفزة للإنتاج ، ثم ضمان لمصدر موارد المزارع (أراضي، مياه، ....) وصولا إلى سياسات حيازة المدخلات من الأسواق، فيكون التصنيف كالتالي:

أ- سياسة الأسعار، و هي مرتبطة بشكل كبير بالسياسات الاقتصادية الكلية للدولة.

ب- سياسة تسيير الموارد: تشمل السياسة العقارية، وسياسات تسيير الموارد من أراضي زراعية، مياه الري الزراعي، الغابات والثروات الصيدية....

ج- سياسة حيازة المدخلات : التكنولوجيا، التمويل الزراعي، الأسمدة والأدوية الزراعية...

يجب الإشارة أنه ليس هناك أي فصل بين هذه الثلاث مجالات للسياسات الزراعية فهي مترابطة و متداخلة فمثلا التمويل يحدد كل السياسات الأخرى و سياسة التسعير نجدها في كل مراحل النشاط الزراعي. تضاف إلى هذه الثلاث أشكال للسياسة الزراعية السياسة التسويقية الزراعية.

متطلبات وأهداف السياسة الزراعية:

تتحقق أهداف السياسة الزراعية بتوفير المتطلبات الأساسية لانجاحها، بذلك سنقوم بالتعريف بالمتطلبات ثم بأهداف السياسة الزراعية.

أولا: متطلبات السياسة الزراعية: يرتبط نجاح السياسة الزراعة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية والمكانية بتوافر المتطلبات التالية مجتمعة كحد أدنى كشروط لهذه الأخيرة و تتمثل في ثلاث هي (الموسوي، 2013، صفحة 200):

- وجود هيئة تنفيذية : يتوجب تطبيق برامج السياسة الزراعية و تنفيذها من خلال هيئة حكومية رسمية أو شبه رسمية تتسم بالوطنية من خلال برنامجها العملي الذي تشرف على تطبيقه.

- لديها أهداف وغايات محددة : وتشتمل هذه الأهداف عادة على طموحات المجتمع الريفي أي متطلبات التنمية الريفية لكن أن لا تتعارض مع الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة.
- اختيار الوسائل و الأدوات الأقل كلفة و الأكثر فعالية في تحقيق أهداف السياسة الزراعية.

ثانيا: أهداف السياسة الزراعية : يمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية وفق ما يتناسب وأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تندرج أهداف السياسة الزراعية في خمس أهداف مهمة ذات جدوى هي (Norton, 2005, p. 28):

- الجدوى الاقتصادية: على السياسة الزراعية أن تحقق الجدارة الإنتاجية وأهدافا اقتصادية حقيقية للمجتمع الريفي خاصة. حيث لتحقيق هذه الأهداف يجب أن تجنب الدولة القطاع الارهاق بالضرائب لأهميته في التنمية الاقتصادية ولتشجيع نشاطاته. كما يجب أن ترفع هذه السياسات الزراعية من حجم الصادرات الزراعية.
- الجدوى الاجتماعية: على السياسة الزراعية أن تهدف إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية للفئات ذات الدخل المنخفض والنساء وكل الفئات، لكي تصل هذه السياسات الزراعية لاستدامتها الاجتماعية.
- الجدوى المالية: على الدولة أن تسعى لتجعل نشاطات وفروع القطاع الزراعي مصدرا لتمويل تكاليف نشاطاته، أي البحث عن مصادر تمويل مستدامة بعيدة عن التمويل المركزي. كما يجب اختيار الوسائل الأقل كلفة والأكثر فعالية في تحقيق أهداف السياسة الزراعية.
- الجدوى المؤسساتية : على الدولة أن تدعم المؤسسات التي تحقق الاستقلالية للقطاع على المدى. فمؤسسات الإقراض المالي للفلاحين والمربين دون أن يكون لها مصادر تمويل مستقلة استدامتها ستكون محدودة، كذلك بالنسبة لمؤسسات الدعم والإرشاد والتوعية الزراعية وكذلك مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي يجب أن تحقق استقلالها التمويلي.
- الجدوى البيئية: يجب وضع سياسات زراعية تشجع التسيير المستدام للموارد الطبيعية والحد من تلويث النشاطات الزراعية للمياه والتربة.

3.1.السياسات الاقتصادية الكلية : تمثل السياسة الاقتصادية دراسة للعملية التي من خلالها توجه السلطات العمومية بموجب قراراتها الاختيارات و أنشطة الأعوان الاقتصاديون الخواص(عائلات و مؤسسات) في الاتجاه المرغوب لصالح اقليم ما (جهة، وطن، وحدة أوطان كمنطقة الأورو...).(Laurent Braquet, 2017)

السياسات الاقتصادية تستخدم لتحقيق أهدافها الوسائل ذات الطبيعة المالية خاصة، و فعالية تدخلها تنتقل عبر الطلب الكلي أي الاستثمار و الاستهلاك.

تتمثل السياسات الاقتصادية في السياسات المالية و النقدية توسعية أو انكماشية و التجارية خاصة، كما تندرج ضمن هذه السياسات أنواع أخرى من السياسات كسياسات التشغيل، سياسات سعر الصرف الأجنبي، سياسات السوق.....

يأخذ بعين الاعتبار واضعي السياسات الزراعية تداخلها مع السياسات الاقتصادية و حتمية تماشي أهدافها و أهداف السياسات الاقتصادية الكلية. للسياسات الاقتصادية دورا مهما في تفعيل دور السياسات الزراعية لتحقيق التنمية المستدامة..

2. دور السياسات الاقتصادية في تفعيل دور السياسة الزراعية لخدمة التنمية المستدامة: و هي السياسات الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على السياسات الزراعية و التي تدعم استدامتها البيئية. استوحينا تأثير السياسات الاقتصادية على السياسات الزراعية من تقرير الفاو (Hardaker, 1999)

1.2. دور السياسات الكلية في تفعيل دور السياسات الزراعية. (السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة)

تؤثر هذه السياسات في إستراتيجية وضع سياسة زراعية مستدامة. تهدف هذه السياسات إلى دعم النمو الاقتصادي، وتطوير الاستثمارات، والمبادلات التجارية...بواسطة الأدوات المالية و النقدية.

أ- **السياسات المالية و النقدية:**

أ.1. **السياسة المالية** تشمل النفقات العمومية، الضرائب و الدعم. تخصص الدولة جزءا من النفقات العامة للسياسة الزراعية، كالبحث العلمي الزراعي و الإرشاد الفلاحي و الهندسة الريفية. فالنفقات تعتبر عاملا مهما في تحقيق التنمية الزراعية و الريفية المستدمتان، و هذا يؤثر مباشرة على فعالية السياسات الزراعية. حيث من المهم أن يكون الإنفاق العام حسب العوائد ووزن القطاع في الناتج المحلي الخام، لذلك نجد تحيزا من طرف الحكومات للتنمية الريفية عن التنمية الزراعية في الإنفاق. بالنسبة للضريبة تفرضها الدولة لتنظيم استخدام الموارد الطبيعية لحمايتها من الاستنزاف و التدهور كفرضها لضريبة بيقو Pigouعلى المستثمر الزراعي الملوث.كما يمكن للضريبة أن تلعب دورا محفزا للإنتاج و الاستثمار الزراعي إذا ما كانت ضعيفة على النشاط الزراعي و على مدخلاته و مخرجاته. لكنها تلعب دورا عكسيا في حالات الانكماش بإتباع سياسة ضريبية متشددة. إن مصدر إيرادات الدول المتقدمة يتمثل أساسا في الضرائب على العوائد، مما يحفز المستثمرين في الزراعة إلى استبدال اليد العاملة بالموارد الطبيعية فيتسبب في إهدارها و تدهورها بينما في الدول النامية تكون الضريبة على الموارد أكثر منها على العوائد وهذا يخفض من إنتاجية هذه الأخيرة. يبقى التنويع الضريبي خير سبيل لتحقيق فعالية اقتصادية و اجتماعية و سلامة بيئية.

أ.2. **السياسة النقدية** تؤثر على السياسة الزراعية عن طريق قناتين هما معدلات التضخم وأسعار الفائدة. تؤثر معدلات التضخم المرتفعة سلبا على المشاريع الزراعية أي على نجاح السياسات الزراعية. كما تؤثر السياسات المضادة للتضخم سلبا كذلك كسياسات تسقيف الأسعار. تؤثر سياسة خفض أسعار الفائدة بالطرق المفتعلة للبنوك سلبا على القطاع الزراعي، لأنها تخفض من الادخار وبالتالي تنخفض القروض الممنوحة للقطاع الزراعي خاصة وأن هذا القطاع هو الأقل حضا من القروض.

ب- **السياسات التجارية وسعر الصرف الأجنبي:**

تحاول الدول عن طريق السياسات التجارية الحمائية خفض أسعار الإنتاج للتصدير ورفع الأسعار المحلية على المنتجات المستوردة. فقد تكون هذه السياسة ايجابية على المدى القصير وعلى قطاعات دون الأخرى وسلبية على المدى الطويل. أما سياسة دعم الصادرات فليست في صالح المستهلك الداخلي لأنها تتسبب في ارتفاع الأسعار المحلية. السياسات الجمركية وغير الجمركية على المبيدات والمواد الزراعية الكيماوية المضرة بالبيئة تعتبر ايجابية وفي صالح السياسات الزراعية المستدامة. تحاول بعض الدول الحفاظ على سعر الصرف مرتفعا لترفع في سعر الواردات فتنخفض هذه الأخيرة، بينما تؤثر هذه السياسة سلبا على تنافسية الصادرات خاصة بالنسبة للدول المصدرة. تبقى سياسة الانفتاح التجاري خير خيار لأنها ترتكز على المزايا النسبية.

ت- **سياسات التشغيل:** تؤثر عموما سياسات التشغيل على انتقال اليد العاملة بين القطاعات. فقد تشجع على النزوح الريفي وهجرة التشغيل في الزراعة إذا كانت الأجور الزراعية في الأرياف منخفضة مقارنة بالمجمعات الحضرية. كما أن غياب منظومة متكاملة لتثبيت اليد العاملة في الزراعة تنعكس سلبا على نجاح استدامة السياسات الزراعية.

ث- **سياسات الاستثمار والمساعدات الأجنبية:** تعتبر سياسات تشجيع الاستثمار إحدى السياسات الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة والحفاظ على الثروات للأجيال المستقبلية. فعلى الحكومات أن تخلق جوا مناسبا و مغريا للاستثمار الخاص في المجال الزراعي و في البنى التحتية الداعمة للقطاع الزراعي وأن ترفع كل العراقيل السياسية والمؤسسية عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل لكن دون إعفاء هذه الاستثمارات من الدفع مقابل استنزافها وتلويثها للبيئة. تعتبر المساعدات الأجنبية وسيلة لسد العجز في الاستثمارات الزراعية في الدول الفقيرة.

ج- **السياسات الديمغرافية:** يعتبر النمو الديمغرافي هاجس الدول النامية والعكس بالنسبة للدول المتقدمة التي تفتقر لفئة الشباب أي لليد العاملة. تعمل السياسات الديمغرافية إلى تحقيق التوزيع العادل في تعداد السكان بين الأقاليم لإتاحة فرص تنمية متكافئة بين الأقاليم. تضطر الدول لإتباع سياسات ديمغرافية لإنجاح السياسات الاقتصادية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا كتمكين المرأة و المساواة بين الجنسين. فهذا يرفع من وعي المرأة كونها تمثل نصف المجتمع فتنخفض نسبة الولادات نسبيا.

ح- **سياسات إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة** : إن التوزيع العادل للثروات بين فئات المجتمع هو أحد الأسباب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. تلعب السياسة الضريبية دورا مهما في تحقيق العدالة بين فئات المجتمع وفي إعادة توزيع الدخل. تمثل في الدول الصناعية الكبرى

الضريبة على الدخل والثروة المصدر الأساسي للإيرادات الضريبية أما في الدول النامية فالضرائب الغير المباشرة. تعتبر سياسة فرض الضريبة على بعض الاستثمارات الزراعية المتأتية من الموارد الطبيعية سبيلا لإنعاش مداخيل الفقراء، وهذا لأن الأغنياء هم الأكثر استخداما لهذه الموارد. كما تعتمد الدول المتقدمة سياسات وبرامج المساعدات الغذائية نحو الفئات المعدومة والفقيرة كالبطالين والفقراء وكبار السن، كما هو الحال في الولايات الأمريكية وتكون تلك أحيانا إستراتيجية لخفض الفوائض التصديرية لديها.

2.2. دور سياسات السوق والسياسات البيئية والمؤسساتية في تفعيل دور السياسات الزراعية في التنمية المستدامة

تتمثل هذه الموارد في الأراضي الزراعية، مياه الري والموارد الصيدية. غالبا الأراضي الزراعية تكون ذات ملكية خاصة أو جماعية، أما المياه فهي ملكية عامة و الموارد البحرية والصيدية فهي ملكية عامة أو جماعية عادة وقد تكون دون ملكية.

أ- **سياسات السوق وحقوق الملكية للموارد:** هناك أربع اختيارات ممكنة لتنظيم حقوق ملكية الموارد هي:

1. إعادة توزيع حقوق الملكية للموارد بين القطاع العام، الجماعات والخواص.
2. إعادة توزيع الموارد كملكية خاصة للأشخاص.
3. السياسات التي تعتبر الموارد المتاحة للجميع على أنها ملكية عامة أو جماعية، هنا بالنسبة للموارد الصيدية خاصة أو المياه
4. السياسات التي تضع آليات وإجراءات للاستخدام الفعال والمستدام للموارد.

بالنسبة للاختيارين الأول والثاني قد لا يخدمان السياسات الزراعية المستدامة لأنهما لا يتضمنان مبدأ من يلوث يدفع. فقد تؤدي خوصصة الموارد إلى استنزافها من أجل تعظيم العوائد. والملكية المختلطة قد تخلق غموض وتضارب في كيفية استهلاك الموارد. بالنسبة للاختيار الثالث، ان لم تصاحب الملكية الجماعية والعامة سياسات الردع لحماية الموارد البيئية فالأمر سيكون كارثيا. أما بالنسبة للاختيار الرابع هو الأمثل لكن تطبيقه تحديا.

ب- **التطوير المؤسساتي:** سياسات التنظيم الرسمي والغير الرسمي مهمة جدا لإنجاح السياسات الزراعية المستدامة. هناك نوعين من المؤسسات أو التنظيمات هي:

- تنظيمات قائمة على المجتمعات: تضم عادة مجموعة الأنظمة والتعاونيات والأسر التي تؤثر على الإنتاج الزراعي واستغلال الموارد وهي غير رسمية. تقوم مبادئها على القيم والعادات والتقاليد..
- تنظيمات قائمة على الأسواق: تضم المؤسسات والتنظيمات الرسمية التي تقوم بتسيير عمليات الإنتاج والتحويل والتوزيع للسلع الزراعية وتقديم الخدمات الزراعية والريفية.

ج- **دور السياسات البيئية وحماية الموارد في تفعيل دور السياسات الزراعية في التنمية المستدامة:**

تسهم السياسات البيئية بصورة كبيرة ومباشرة في تحقيق الاستدامة الزراعية وإنجاح السياسات الزراعية المستدامة بثلاث طرق:

- التدخل الحكومي المباشر: في حالة تلوث المحيط والتدهور للموارد الطبيعية الريفية بسب إخفاق السوق في الحفاظ على هذه الموارد. تتدخل الحكومة مباشرة في تصحيح الاختلال عن طريق تمويل مشاريع حماية الأراضي أو فرض إدراج بعض الأراضي الغير مستغلة في الإنتاج لتخفيض الضغط على الأراضي المهتلكة، أو منع استخراج مياه الآبار بإفراط، بناء سدود وحواجز لمنع الانجراف.....
- الإجراءات التنظيمية: عن طريق المنع والحضر لبعض الممارسات الزراعية المتلفة والملوثة للموارد ويستخدم في ذلك غالبا الشق القانوني تصل إلى فرض عقوبات على المزارع الملوث.
- الطرق الاقتصادية (تفعيل دور السوق): وذلك بتطبيق إحدى الإجراءات التالية حسب درجة التلويث والاستنزاف للموارد
  - الحقوق القابلة للتداول على الموارد الطبيعية
  - منح حصص خاصة للتلويث قابلة للتداول.
  - حقوق لاستصلاح الموارد الطبيعية قابلة للتداول.
  - منح رخص بالتلويث قابلة للتداول: أي قابلة للبيع و الشراء فتصبح تكلفة على عاتق المنتج تدفعه لتخفيض الإنتاج الزراعي الملوث.
  - الضرائب البيئية و إتاوات الاستغلال للموارد
  - ضرائب على النفايات والانبعاث بتطبيق الملوث يدفع، كالضريبة على الصرف الزراعي في الأنهار

- إتاوات الاستعمال على مياه الري الزراعي. تكون عادة متضمنة في فاتورة الاستهلاك.
- أنظمة الودائع: هي ضرائب افتراضية على المستهلكين والمنتجين يتم استردادها عند إثبات الالتزام بالوقاية من التلويث البيئي مثل الودائع على تعبئة المبيدات وبطاريات وسائل النقل....
- الدعم: هي مساعدة مالية تقدمها الدولة لتشجيع السلوكيات المستدامة مثل تشجيع الاستثمار في حماية مواردها.

3.2. دور سياسات التنمية الريفية و المشاركة المجتمعية والديمقراطية في تفعيل دور السياسة الزراعية في التنمية المستدامة

تلعب سياسة الدول في توجيه التنمية الريفية والإقليمية وتفعيل المشاركة المجتمعية دورا مهما في دعم نجاح استدامة السياسات الزراعية.

أ- سياسات التنمية الريفية تدعم هذه السياسات بصورة مباشرة السياسات الزراعية بل و ترافقها، لأن السياسة الزراعية هي الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتطوير القطاع الزراعي الذي هو نشاط الريفيين الأساسي ومصدر عوائدهم . بينما سياسات التنمية الريفية تخدم السياسات الزراعية وفق التدخلات التالية:

- سياسات تطوير البنى التحتية الريفية: من طرقات وأحواض مسقية وقنوات الري والسدود الصغيرة الخ...تساهم البنى التحتية في الأرياف بصورة كبيرة في نجاح السياسات الزراعية و استدامة التنمية الزراعية كالآتي:
- بتحسين التسويق الزراعي و المبادلات بالنسبة للمنتجين الذين كانوا في عزلة.
- تسهل الطرقات والمسالك والجسور من بلوغ الأراضي الزراعية التي كان يصعب الوصول إليها والمعزولة، وبالتالي فقد يكون ذلك حلا للزراعة الموسعة بدل الزراعة المكثفة التي تستهلك الكثير من المدخلات.
- تمكين المجتمعات الريفية من الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات كالتعليم والإرشاد الزراعي.
- سياسات تعزيز رأس المال البشري من أجل التنمية الريفية: بالتدريب والتكوين والإرشاد الزراعي والتعليم والتطوير والتقييم.
- البحث العلمي الزراعي والتطوير التكنولوجي في الأرياف.
- سياسات الأسعار الزراعية كدعم الفلاحين وفرض الضرائب على المنتجات المستوردة والمنافسة للمنتجات المحلية.
- سياسات تحقيق الاستقرار و التصدي للمخاطر في الزراعة والريف: هناك نوعين من السياسات للتصدي للمخاطر في الريف هي:
- السياسات الوقائية: هي سياسات تهدف إلى أخذ تدابير وقائية للتصدي للمخاطر الطبيعية كالأعاصير والانحرافات والفيضانات والتصحر والتعرية....
- السياسات العلاجية: هي تدابير تتخذ للترميم و مواجهة الآثار السلبية المترتبة عن المخاطر في الأرياف.
- التدخل المباشر للهيئات الحكومية: هي عبارة عن هيئات من وكالات و دواوين ومؤسسات تقوم بالتدخل من أجل تحقيق أهداف السياسات الريفية كتوزيع المدخلات و منح القروض وهي بالتالي يمكنها دعم مبادئ السياسات الزراعية المستدامة.
- سياسات تسعى لترسيخ طرق وسلوكيات مستدامة للعيش في الأرياف وتحقيق أمن غذائي وتغذوي داخل المجتمع الريفي.

ت- **السياسات المرسخة للمبادئ الديمقراطية والمشاركة المجتمعية:** يتطلب إنجاح التنمية المستدامة الديمقراطية و المشاركة الشعبية، لذلك تسعى سياسة التنمية الريفية و الزراعية المستدامة إلى ترسيخ اللامركزية لتحقيق الاستقلالية و إلى تمكين المجتمعات من المشاركة في وضع السياسات لكي تأخذ بعين الاعتبار البعد المحلي إضافة إلى الأبعاد الثلاث الأخرى.

3. السياسة الزراعية المشتركة PAC: السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي

السياسة الزراعية المشتركة هي سياسة الاتحاد الأوربي الزراعية المشتركة. نشأت هذه السياسة القوية اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية و تحت تأثير مخلفاتها التي أفقرت دول أوربا و زعزعت اكتفائها الذاتي من الغذاء، فقررت الست دول إنشاء السياسة الزراعية المشتركة في معاهدة روما 25 مارس 1957 تحت شعار "أوربا الخضراء". و تم وضع النصوص التنظيمية في سنة 1962. تتمثل الدول المنشئة للباك PAC في كل من فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، البلجيك، لوكسمبورغ، هولندا.

1.3. المبادئ الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة PAC : تم إنشاء الباك وفق المبادئ التالية (http://blog.supagro.inra.fr/capeye/histoire-de-la-pac/, 2020)

- سوق زراعي واحد تتداول فيه السلع الزراعية بكل حرية دون قيود جمركية، لتسهيل تقارب التنظيمات و اللوائح و الأسعار الزراعية.

- التفضيل المجتمعي: بسبب الحماية التي توفرها السياسة الزراعية المشتركة على المنتجات الزراعية على الحدود، هذا يجعل منتجاتها هي الأفضل.
- التضامن المالي: الحكومات تساهم بميزانية مشتركة وفق ثراواتها، و إعادة توزيع الأرباح تتم وفق مساهمة كل دولة.

2.3. مراحل تطور السياسة الزراعية المشتركة: مرت الباك بمراحل تمت فيها إصلاحات متتالية وهي: (http://blog.supagro.inra.fr/capeye/histoire-de-la-pac/, 2020)

سنة 1957: إنشاء السياسة الزراعية المشتركة في معاهدة روما 25 مارس 1957. من 3 إلى 12 جويلية 1958 في محاضرة ستريزا Stresa، أعضاء المجتمع الأوربي (الاتحاد الأوربي قبل 1999) يجتمعون لإقرار المبادئ الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة.

سنة 1962: دخول الباك حيز التطبيق.

سنة 1968: الدخول في اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء، حيث تم إلغاء القيود الجمركية بين الدول داخل الاتحاد الأوربي، و تعريفات جمركية مشتركة في مواجهة العالم الخارجي تم تطبيقها. جعلت سوق موحد للسكر، لحوم البقر، منتجات الحليب.

سنة 1984: ظهور لأزمات الكساد أي فوائض الإنتاج. حكومات الدول قررت تطبيق نظام الحصص خاصة في إنتاج الحليب و العمل بسياسة خفض أسعار الدعم على الإنتاج.

سنة 1992: إصلاحات Mac Sharry الاتحاد الأوربي يأخذ تدابير للخفض من الإنتاج، فتطبق الدول مساعدات مباشرة للمزارعين من أجل خفض الإنتاج، و إلزامهم بتبوير بعض الأراضي، و تخفيض النفقات الحكومية حسب كل سلعة.

سنة 1999: إصلاحات وفق أجندة 2000

عصرنة النموذج الزراعي الأوربي في اتفاقيات برلين و إصلاح الباك وفق ركيزتين أساسيتين:

- المساعدات المباشرة للمنتجين و تنظيم الأسواق
- المساعدات من أجل التنمية الريفية.

سنة 2003: اتفاقيات لوكسمبورغ، حافظت هذه الاتفاقيات على أهداف الباك و ضمت اليها مبدأ المساعدات المشروطة و بعض الأبعاد الأخرى مثل المصادقة البيئية، الجودة و الأمن الغذائي...

سنة 2007: الفحص الصحي

أطلقت اللجنة الأوربية عملية عصرنة و عقلنة الباك والهدف هو تحسين أدائها و تكييفه وفق التحديات الجديدة للاتحاد أوربي EU 27 و في إطار دولي يعرف تحولات متسارعة.

سنة 2013: إصلاح السياسة الزراعية المشتركة "الباك"

إصلاح سياسة الرعي و التوظيف الزراعي و تشجيع الرعي الموسع extensif. إدراج البعد البيئي في مبادئ الباك بإتباع سياسة المساعدات لصالح الزراعة التي تحترم البيئة، حيث تمنح 30% من المساعدات المباشرة للمزارعين الذين يتبعون ممارسات زراعية تحافظ على المياه، التنوع الحيوي... وإعادة إدماج الأدوات التنظيمية في الأسواق كحقوق زرع الكروم و حصص السكر، و مساعدة ودعم صغار المزارعين.

3.4. أهداف السياسة الزراعية المشتركة: هي الأهداف التي جاءت في معاهدة روما 1957، والمعدلة في معاهدة ليسبون Lisbonne سنة 2009 و هي: (OCDE, Evaluation des réformes des politiques agricoles de l'union européenne, 2011)

- تحسين الإنتاجية الزراعية بالتطوير التقني و الإنتاج الزراعي، و التوظيف الأعظمي لعوامل ة الإنتاج خاصة اليد العاملة.
- ضمان مستوى معيشي عادل للمجتمع الزراعي بتحسين الدخل الفردي للعاملين في الزراعة
- تحقيق استقرار في الأسواق.
- تأمين التموين الزراعي
- ضمان أسعار معقولة عند التسليم للمستهلكين.

4.3. تطور الإنتاج الزراعي في دول الاتحاد الأوربي: يتضح من الشكل أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الخام للاتحاد الأوربي في تراجع مستمر، فبعدما كانت تمثل 2.349% سنة 1992 أي قبل إصلاحات ماك شاري تراجعت لتصبح مساهمتها فقط 1.43% سنة 2017 أي انخفضت بنسبة 50%. هذا يعود إلى أن الصناعة و الخدمات في الاتحاد الأوربي في نهضة مستمرة و لا يدل أن الزراعة في تدهور بل إن الزراعة الأوربية في تطور مستمر فالإنتاج الزراعي- حيث أخذنا هنا مردود الحبوب كونه منتج استراتيجي في الزراعة الأوربية - سجل ارتفاعا طرديا من 3.9قنطار/الهكتار سنة 1992 إلى 5.51 قنطار/الهكتار سنة 2018 . و هذا يعود لارتفاع الإنتاج دون تغير في المساحات المزروعة بل كإجراء لخفض العرض الزراعي هناك أراضي تترك بور و لا تدخل الإنتاج.

الشكل2: تطور مردود الحبوب(قنطار/الهكتار) و نسبة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الخام للاتحاد الأوربي(%)

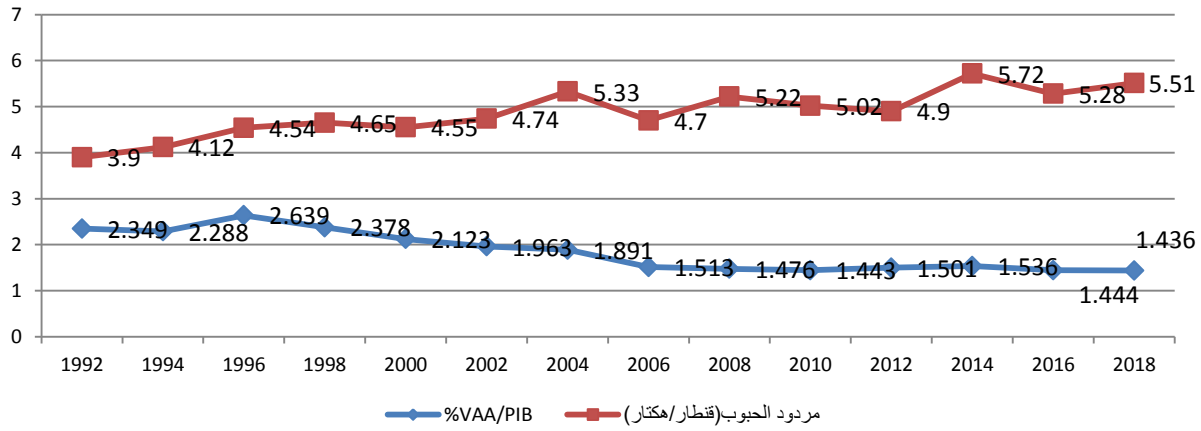

المصدر:(mondiale, 2020)

5.3. البعد البيئي في السياسة الزراعية الأوربية المشتركة:

منذ إنشاء السياسة الزراعية المشتركة بموجب معاهدة روما 1957 سعت دول المجتمع الأوربي CEE إلى تكثيف الزراعة لضمان الغذاء لمجتمعاتها، لكن إشكالية الآثار الخارجية les externalités للزراعة لم تظهر ولم تكن محل انتقادات مجتمعية و دولية إلا عشرون سنة فيما بعد أي في الثمانينات تحديدا سنة 1985 حيث أصدرت قانون CEE رقم 797/85، منشور 19 متضمنا المساعدات الموجهة للمناطق الهشة و المشروطة بحماية البيئة. وبتطور الانشغالات الدولية بالبيئة خاصة بعد مؤتمر ريو 1992، خطت دول أوربا الخطوة الحقيقية نحو إدراج البعد البيئي في السياسة الزراعية المشتركة و ذلك انطلاقا من إصلاحات Mac Sharry سنة 1992. و قد وضعت إجراءات بيئية تدفع بالمزارعين الى ممارسات جديدة تحافظ على البيئة. اصلاحات ماك شاري أعطت للمزارعين دورين، الأول في الإنتاج الزراعي و الثاني في حماية البيئة و التنمية الريفية و المساهمة في استقرار الأسعار و جاء ذلك في قانون CEE رقم 2078/92 . لتخفيض التكثيف الزراعي الذي يستهلك الكثير من المدخلات المضرة بالبيئة عمدت دول الاتحاد الأوربي الى تخفيض الدعم للإنتاج كما موضح في المنحنى فبعدما كان يمثل الدعم الزراعي 2.56% من PIB انخفضت هذه النسبة بمعدل 72% من سنة 1986 إلى 2012. (الماحي، 2020)

الشكل3: تطور الدعم الزراعي في إطار السياسة الزراعية المشتركة

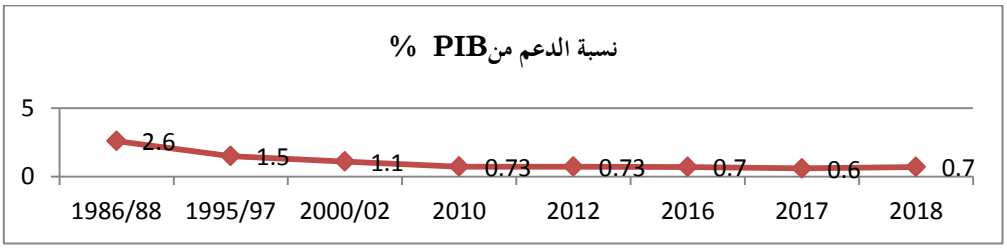

المصدر: (OCDE, Politiques agricoles, suivi et évaluation, 2019)

الشكل4: استهلاك الأسمدة (NPK بالمليون وحدة تخصيب) في قارة أوربا، أمريكا، آسيا

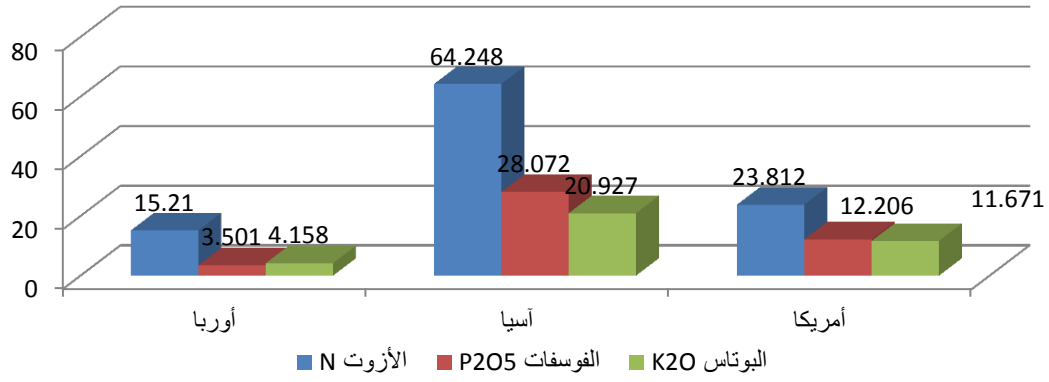

المصدر:(FAO, 2020)

يمكن أن نستنتج أن الدول الأوربية هي الأقل استهلاكا للأسمدة الأزوتية و الفوسفاتية و البوتاسية، فهي تستهلك 25% مما تستهلكه دول القارة الآسياوية، و تقريبا 65% مما تستهلكه دول أمريكا من الأسمدة الأزوتية. راجع هذا الترشيد في استخدام الأسمدة الى السياسة الزراعية المشتركة التي وضعت إجراءات لتحفيز الزراعة المستدامة. على صعيد العامل البشري عملت دول الأتحاد الأوربي على تكوين 14% من المزارعين في الممارسات الزراعية المستدامة من تمويل الاتحاد الأوربي، بينما استطاعت فرنسا من تكوين 50% من مزارعيها كذلك بتمويل الباك (Tiphaine Cambournac, 2013).

عرفت نفقات الاتحاد الأوربي على البحث العلمي الزراعي و التطوير تطورا ملحوظا حيث كانت تنفق في الفترة (1986-1988) 1059 مليون يورو لترتفع في (1995-1997) فتصبح 1555 مليون يورو، و في (2010-2012) ارتفعت الى 2035 يورو. يتمثل هذا الإنفاق في تطوير الممارسات والتقنيات المحافظة على البيئة.

تعتبر فرنسا من أهم الدول المؤسسة للباك PAC. و يشهد لها دوليا في المبادرات البيئية، حيث تراجع استخدامها للأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والبوتاسية كما يوضح المنحنى منذ 2007

الشكل5: تطور استهلاك الأسمدة الأزوتية، الفوسفاتية و البوتاسية في فرنسا (مليون وحدة مخصبة)

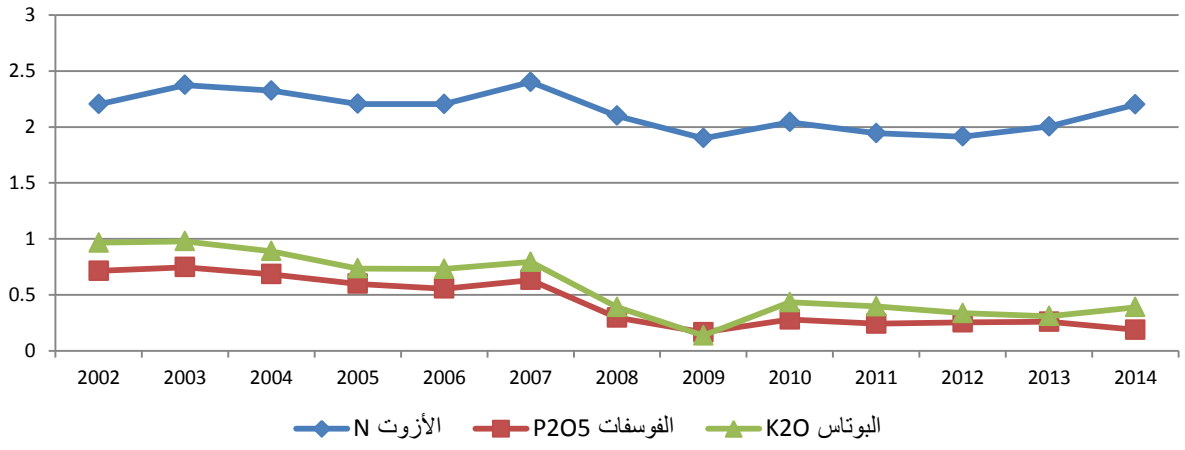

المصدر: الرابط (FAO, 2020)

يفوق حجم الانبعاث من غاز CO_2 المسبب الرئيسي للاحتباس الحراري في الولايات المتحدة الأمريكية عنه في الاتحاد الأوربي بأكثر من أربع مرات فقد مثل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2017 ما يعادل 355.329 eq co_2 و في الاتحاد الأوربي 69.711 فقط لنفس السنة. كما نلاحظ أن الانبعاث في الاتحاد الأوربي في تراجع مستمر فقد سجل سنة 2000 مقدار 77.378 و انخفض سنة 2017 إلى 69.711. بينما الانبعاث لغاز ثنائي أكسيد الكربون في ارتفاع مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل6: تطور الانبعاث لغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن النشاط الزراعي في الاتحاد الأوربي و أمريكا (CO_2 équivalent)

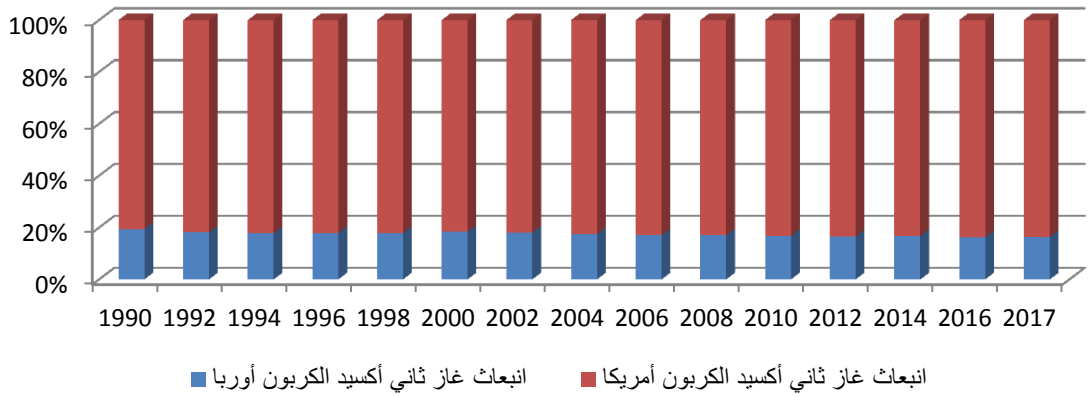

المصدر:(FAO, 2020)

يبين الجدول التالي الاصلاحات البيئية في السياسة الزراعية المشتركة منذ 1985.

الجدول1: الإصلاحات في السياسة الزراعية المشتركة لتحسين الأداء البيئي في الزراعة الأوربية

االسنة	الإصلاحات	الإجراءات البيئية
1985	قانون CEE رقم 797/85	منشور 19: توجيه الأعضاء نحو حماية البيئة من التكثيف الزراعي
1987	قانون CEE رقم1760/87	ميزانية PAC تتحمل حتى 25% من تكاليف الدفع للدول المتبعة المنشور 19
	إصلاحات MacSharry، قانون 2078/92	إجراءات المرافقة البيئية في الدول الأعضاء لحماية الموارد الطبيعية و التنوع الحيوي- نظام الحوافز حسب عدد الرؤوس، لتشجيع تربية المواشي و لإنتاج الحليب- تشجيع تبوير الأراضي لأغراض بيئية
1999	أجندة 2000، قانون 1259/1999	الحوافز للرعي حسب المساحة وليس عدد الرؤوس- تشجيع التنمية الريفية
2003	إصلاحات2003، قانون 1782/2003	الدفع الوحيد: التمويل المشروط بالالتزام بالإجراءات البيئية (يصل الدفع الى 10%)
2005	إنشاء الصندوق الأوربي الزراعي للتنمية الريفية قانون 1698/2005	يرتكز على البيئة، المنافسة، جودة الحياة، و يلزم الدول الأعضاء بإنفاق 25% من ميزانيتهم على إدارة الأراضي الزراعية و الالتزامات البيئية.
2007	قانون 378/2007	خاصة بانضمام انكلترا و البرتغال لبرنامج التنمية الريفية
2008 - 2012	الفحص الصحي للباك- قانوني73/2009و 74/2009	التراجع عن اجراء تبوير الأراضي، دعم قانون الدفع الوحيد(2003) و توسيع إجراء التمويل المشروط بالالتزام البيئي.

المصدر: (OCDE, Evaluation des réformes des politiques agricoles de l'union européenne, 2011) بعد الترجمة من طرف الباحثة.

الإجراءات البيئية في الزراعة بعد 2014: تتمثل في: (OCDE, Politiques agricoles : suivi et évaluation, 2013)

- التنوع في المحاصيل: إجراء موجه للمستثمرات التي تفوق مساحتها 10 هكتار
- الحفاظ على المساحات العشبية الدائمة: المساحات المعلنة في 2014، يجب أن تبقى دائمة العشب و لا يسمح الا لأقل من 5% من هذه المساحات بتحويلها و في حالة تجاوز العتبة تحرم المستثمرة من الدفع الأخضر(المساعدة المباشرة المشروطة بيئيا تقدر 30%).
- الحفاظ على حد أدنى من مساحة المستثمرة دون حرث لهدف بيئي ما –يمثل الحد الأدنى 5 الى 7% ويتحصل المزارع على تعويض- (SIE : surface d'intérêt écologique)

النتائج (الدروس المستفادة من التجربة الأوربية في الزراعة المستدامة بيئيا)

1. سياسات الانتاج والتكثيف الزراعي: تسعى الزراعة الأوربية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة ادراكا منها بخطر الزراعة على البيئة و يتضح ذلك من النتائج حيث ارتفع الانتاج الزراعي محققا متوسط نمو بمعدل 0.6% في الفترة الممتدة من 2006 الى 2015 في الاتحاد الأوربي لكن بأقل المدخلات خاصة الأولية و نخص هنا بالذكر مياه السقي الذي تراجع استخدامه لأغراض الزراعة.

الجدول2: التطور في نمو الانتاج و انتاجية المدخلات في الو.م.أ و الاتحاد الأوربي (2006-2015)

	النمو في الانتاج%	النمو في العوامل الأولية للإنتاج%	النمو في المدخلات المتغيرة%	النمو في الانتاجية الاجمالية للمدخلات%
الاتحاد الأوربي	0.6+	1.2-	0.05-	1.8+

المصدر: انجاز الباحثة على ضوء معطيات (OCDE(2019

نستنتج أن انتاجية المدخلات الاجمالية في السياسة الزراعية المشتركة قد ارتفعت في هذه الفترة بنسبة كبيرة+1.8% لكن في نفس الوقت الاتحاد الأوربي قد استخدم مدخلات متغيرة و أولية قليلة فقد تراجع نموها بنسبة -1.2%.

يمكن الاستفادة من التجربة الأوربية التي استطاعت تحسين المردود الزراعي و تحقيق نموا في الانتاج دون المبالغة في التكثيف الزراعي كونها استطاعت ضخ مدخلات أقل في الهكتار الواحد في فترة 10 سنوات (2006-2015) .

2. الدعم الزراعي في السياسة الزراعية المشتركة : لقد حافظ الدعم للإنتاج الزراعي على مستواه في السياسة الزراعية المشتركة حيث سجل ارتفاعا بسيطا من الفترة (2000-2002)الى (2016-2018) من 19% الى 20% فقط من الايرادات الزراعية الخام للفترتين على التوالي. فنمو الانتاج لم يكن بسبب دعم الدولة للزراعة بل لتطور الابداع العلمي في هذا المجال.

3. البعد البيئي في السياسة الزراعية المشتركة الباك

ان السياسات الزراعية البيئية التي انتهجها الاتحاد الأوربي أدت الى نتائج ايجابية حيث تحسنت كل المؤشرات البيئية اثر تطبيق الاجراءات التالية اجمالا:

- حماية الموارد من عمليات التكثيف الزراعي و تغطية المزارعين من أثر هذا الاجراء على مردودهم الزراعي.
- الدفع أو التمويل المشروط بالالتزام بمبادئ الاستدامة البيئية المحددة من طرف السياسة الزراعية المشتركة.
- حماية التنوع الحيوي و الموارد المائية و الأراضي من الممارسات الزراعية الجائرة.

استطاعت السياسة الأوربية من تخفيض استهلاكها للطاقة لأغراض الزراعة، و للموارد المائية حيث تراجع استهلاك المياه لأغراض الزراعة من 33.8% الى 23.8% من 1995 الى 2017 من الاستهلاك المائي الكلي.

استطاعت الباك من تحقيق تقدما في خفض استهلاك الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية في الهكتار الواحد من 73.4كلغ/الهكتار سنة 1995 الى 52.1 كلغ/الهكتار سنة 2017.

الجدول3: المؤشرات البيئية للزراعة الأوربية

المؤشرات	1995	2017
استخدام الآزوت(كلغ/هكتار)	73.4	52.1
الفوسفور(كلغ/الهكتار)	9.1	1.0
استهلاك الطاقة في الزراعة من استهلاك الطاقة الكلي %	2.3	2.6
نسبة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري من الزراعةGES%	8.9	10
نسبة استخدام الزراعة للمياه %	33.8	23.8

المصدر : من اعداد االباحثة اعتمادا على تقرير (2019)OCDE

الخاتمة:

توصلنا من خلال دراستنا حول التجربة الأوربية في السياسة الزراعية المستدامة كيف أن السياسات الاقتصادية تدعم وتؤثر على السياسة الزراعية ومضامينها و توجهاتها لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. و بالتالي فاننا نرفض الفرضية المطروحة في مستهل الدراسة لأنها تفترض أنه لتحقيق تنمية اقتصادية و زراعة كثيفة بعوائد متصاعدة، يجب التضحية بمبدأ استدامة الموارد الطبيعية و بالعدالة بين الأجيال في استخدام رأس المال الطبيعي، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية و كذا عدم تلويث البيئة من مياه و تربة و هواء.

استطاعت السياسة الزراعية المشتركة – على عكس الفرضية– تحسين مؤشرات الاستدامة البيئية الى حد كبير في الزراعة خاصة بالنسبة لاستخدام مياه الري حيث اعتمدت الطرق الحديثة في الري و هي طرق مقتصدة للماء، كما استطاعت التخفيض من ضخ المدخلات خاصة الأسمدة و المبيدات بنسبة كبيرة في الهكتار و استخدام أقل للطاقة غير المتجددة، كما تعمل السياسة الزراعية المشتركة على الحفاظ على المساحات الخضراء و العشبية، حيث تدعم المزارعين بدعم مادي مباشر لكي يتركون نسبة من أراضيهم دون حرث كل سنة وهذا حفاظا منها على الموارد البيئية.

في الأخير نستخلص، وكإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة أن السياسة الزراعية لا تتعارض مع أهداف السياسات الاقتصادية الكلية بل تلعب دورا مهما وفعالا في ترسيخ الاستدامة البيئية مثلما بينت السياسة الزراعية المشتركة PAC.

التوصيات :

توصلنا من خلال نتائج الدراسة الى ضرورة وضع سياسات اقتصادية كلية تخدم و تدعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في السياسات الزراعية، و ذلك من خلال تبني الاجراءات التالية .

- الاقتصاد في استخدام مياه الري و ذلك بالاعتماد على الزراعة المطرية و على طرق الري المقتصدة للمياه كتقنية التقطير
- استخدام الزراعة بالتناوب (حبوب/خضر– بقوليات) للخفض من استخدام الأسمدة الآزوتية و هذا لأن البقوليات تثبت الآزوت الطبيعي في التربة للزراعات الأخرى في التناوب.
- احلال الطاقات المتجددة مكان الطاقات التقليدية الناضبة في الزراعة، والتي تتسبب في الانبعاث الملوث للهواء و في الاحتباس الحراري..
- التقليل من استخدام المبيدات و الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية و البوتاسية، و تفادي الرعي العشوائي الذي يتسبب في تعرية التربة و في الانجراف.
- وضع اجراءات لتنمية ريفية متناسقة مع التنمية الزراعية لتحقق الاستدامة البيئية.

قائمة المراجع:

1. al Tiphaine Cambournac .(2013) .l'environnement et la politique agricole commune .Montpellier: SupAgro.
2. Bill Vorley, I. F. (2001). l'agriculture et développement durable, une contribution document . Réseau agriculture durable Rennes, sur à un cahier de proposition pour le 21ème siècle.
3. David Mourey Laurent Braquet .(2017) .Politiques économiques) .3 .sup en poche (المحرر، Paris: deboeck superieur.
4. FAO. (2020). Récupéré sur http://www.fao.org/faostat/fr/#country/68
5. Hansen, W. (1996). Is agricultural sustainability a useful concept? Agricultural Systems 50, pp. 117-143.
6. http://blog.supagro.inra.fr/capeye/histoire-de-la-pac .(2020 ،09 24) ./Histoire de la PAC.
7. J.Brian Hardaker .(1999) .Directives pour integrer la durabilité de l'agriculture et du développement rural dans les politiques agricoles .Politiques agricoles et développement économique .Rome: serie FAO.
8. Joumard, R. (2019). Que recouvre le concept de developpement durable. Dans u. c. Mentouri brothers Constantine1 (Éd.), Fifth Int conf on Energy materials, Applied energetics and pollution, ICEM AEP2019, (pp. 2067-2077). Constantine.
9. Juliette Lairez, P. F. (2015). Agriculture et développement durable, guide pour l'évaluation multicritère. Paris: Educagri éditions/ Quae éditions France.
10. mondiale, B. (2020). Récupéré sur https://donnees.banquemondiale.org
11. Norton, R. D. (2005). les politiques de développement agricole, concepts et expériences (Vol. chap2). (O. d. l'agriculture, Éd.) Rome.
12. OCDE .(2011) .Evaluation des réformes des politiques agricoles de l'union européenne) .Editions OCDE تم الاسترداد من ،http://dx.doi.org/10.1787/9789264112148.fr.
13. OCDE. (2011). Evaluation des réformes des politiques agricoles de l'union européenne. OCDE. Consulté le janvier 15, 2021, sur http://dx.doi.org/10.1787/9789264112148.fr
14. OCDE .(2013) .Politiques agricoles : suivi et évaluation .pays de l'OCDE 5.3et économies émergentes .Editions OCDE.
15. OCDE. (2019). Politiques agricoles, suivi et évaluation. OCDE.
16. Pouch, T. (2002). l'agriculture entre théories et histoire ou qu'est- ce qu'une politique agricole ? Economie appliquée, tome IV(1), pp. 167-194.
17. Stephan, A. M., & Atangana Mani, C. S. (2014). Les principes et les fondements du developpement durable. Education à l'environnement et au développement durable. Cameroun: UNIVERSITÉ DE YAOUNDÉ I.
18. ثورية الماحي. (2020). السياسات الزراعية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. (كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المحرر) جامعة البليدة2.
19. رحمن حسن الموسوي. (2013). الاقتصاد الزراعي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.
20. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي. (2015). التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة و تطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي (الإصدار الطبعة الأولى). الرياض: العبيكات للنشر.
21. عثمان محمد غنيم. (2007). التنمية المستدامة، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع.
22. غربي فوزية. (2008). الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية. أطروحة دكتوراه منشورة، 74. قسنطينة: جامعة منتوري.
23. غربي فوزية. (2011). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر (الإصدار الطبعة الثانية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
24. هاشم وآخرون مرزوك. (2016). الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.